

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

غاد بيمن الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١١/٣/١٩٨٣

١٢/٣/١٩٨٣

رئيس الوزراء

مضر بدران

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٤ جمادى الثاني سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٧ آذار سنة ١٩٨٣ م . العدد ٣١٤١

## الفهرس

صفحة		
٤٣٠	قانون مؤقت رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٨٣	قانون معدل لقانون الاحداث
٤٣٢	قانون مؤقت رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٨٣	قانون تصديق اتفاقية قرض
٤٤٥	قانون مؤقت رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٨٣	بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
٤٤٧	نظام رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٨٣	قانون معدل لقانون نقابة الأطباء الاردنية
٤٤٩	تعليمات امس تصنيف المقاولين من الفئات العليا	نظام موظفي مجلس التعليم العالي
٤٥٩	تعليمات امس تصنيف المقاولين من الفئة الثانية	
٤٦٤	تعليمات الادوية التي تنتج محليا	
٤٦٤	تعليمات التخليص على الادوية المستوردة	
٤٦٦	قرار رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٨٣	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين وقرار المخالفة
٤٧٠	تصحيح خطأ	

هذا من الأصول

## نحس الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٦ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٨٣

### قانون معدل لقانون الاحداث

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاحداث لسنة ١٩٨٣) ويقرا مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء تعريف كل من كلمتي ( وزير ) و ( وزارة ) وتعريف عبارة ( رئيس مراقبي السلوك ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بما يلي :-

الوزارة : وزارة التنمية الاجتماعية .

الوزير : وزير التنمية الاجتماعية :-

مدير الدفاع الاجتماعي : الموظف المعين مديراً لمديرية الدفاع الاجتماعي في الوزارة .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر البند ( ج ) من الفقرة (٣) منها :- وفي حالة اخل المحكمة بالاسباب الخفيفة التقديرية يجوز لها استبدال هذه العقوبة بعد الحكم بها باحدى العقوبتين الواردتين في البندين (٤) و(٥) من الفقرة (د) من المادة (١٩) من هذا القانون .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (١٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ج - اذا اقرت المراهق جنائية تستلزم عقوبة الاشغال المؤقتة او الاعتقال فيعتقل من سنة الى ثلاث سنوات ، ويجوز للمحكمة ان تستبدل هذه العقوبة بعد الحكم بها باحدى العقوبات المنصوص عليها في البنود (٤) و (٥) و (٦) من الفقرة (د) من هذه المادة .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٢٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - له وزير بناء على تنسيب مدير الدفاع الاجتماعي نقل الحدث الموقوف في احدى دور التربية والحدث الذي يقضي المدة التي حكم بها في احدى دور التأهيل من مؤسسة رسمية الى اخرى تابعة للوزارة او الى مؤسسة أهلية تشرف عليها الوزارة .

المادة ٦ - تعدل المواد (٢٠) و (٢٥) و (٢٦) و (٢٧) من القانون الاصلي بالغاء عبارة ( رئيس مراقبي السلوك ) حيثما وردت فيها ويستعاض عنها بعبارة ( مدير الدفاع الاجتماعي ) .

## الحسن بن طلال

١٩٨٣/٢/١٦

وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	الاعلام	وزير الدفاع
معن ابو نوار	عنان ابو عوده	مضر بدران
وزير شؤون	وزير	وزير
الارض المحتلة	المواصلات	الزراعة
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين
وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير التكوين	وزير الاوقاف والشؤون
الوزراء ووزير النقل	وزير المالية بالوكالة	والمؤسسات الاسلامية
المهندس علي السحبيات	ابراهيم ايوب	مروان القاسم
وزير	وزير	وزير
الممل	التنمية الاجتماعية	الصحة
الدكتور جواد العناني	انصام الخفي	الدكتور زهير ملحس
وزير	وزير الشؤون البلدية	وزير
الداخلية	والقروية والبيئة	الاطفال العالة
احمد عبيدات	حسن المومني	المهندس عوني المصري
		وليد عصفور

هذا من الاصل



## في الحسن بن طهري نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٣ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضح للتفيل المؤقت ، وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ( ٨ ) لسنة ١٩٨٣

### قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الخامس

المادة - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الخامس لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بها القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الخامس صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٣/٢/٢٣

### الحسن بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد مشوب الكزين	وزير الزراعة مروان حودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير الشؤون ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير التصنيع مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كاظم الشريف
وزيرة التثنية الاجتماعية انعام الحقي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير التربية والتعليم الدكتور سميد النسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العمالية المهندس موني المصري	وزير المعمل الدكتور جواد الفنتاني

## اتفاقية قرض

انه في يوم الثلاثاء الرابع عشر من شهر كانون الأول « ديسمبر » ١٩٨٢م تم الاتفاق بين :

اولا : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

( وتسمى فيما يلي « المقترض » )

وثانيا : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

( ويسمى فيما يلي « الصندوق العربي » )

بما ان المقترض قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل الجزء الواقع في اراضيه من مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الخامس ( المحطات الارضية في كل من الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الديمقراطية وجمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية ) . ويرد وصف هذا الجزء من المشروع في الملحق رقم ( ١ ) من هذه الاتفاقية ويعبر عنه فيما يلي « بالمشروع » .

وبما انه قد تم الاتفاق بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية من خلال المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية على انشاء شبكة فضائية عربية يكون المشروع جزءا لا يتجزأ منها .

وبما ان الصندوق العربي يعترف بتقديم قروض اخرى لحكومات الجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الديمقراطية وجمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية ، قيمتها مليون د . ك . لكل قرض ، للمساهمة في تمويل اجزاء المشروع الواقعة في اراضي تلك الدول .

وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي في الدول والبلاد العربية والمشروعات العربية المشتركة .

وبما انه قد ثبت للصندوق العربي اهمية المشروع وجدواه للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في دولة المقترض ، وباعتباره جزءا لا يتجزأ من الشبكة القومية الفضائية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي .

وبما ان الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوزاع المبينة في هذه الاتفاقية ،

للكل اتفاق الطرفان على ما يأتي :

### المادة الاولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق العربي على أن يعطي المقترض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا قيمته ١ مليون د . ك ( واحد مليون دينار كويتي ) ، وذلك لتغطية جزء من التكاليف المقدرة للمشروع من العملات الاجنبية .

هذه الاتفاقية

٢ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٦٪ ( ستة بالمائة ) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة .  
ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٣ - في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقرض ، تطبيقاً لنص الفقرة ( ٢ ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع ٥٠٪ ( نصف بالمائة ) سنوياً على أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٤ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على أساس أن السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٥ - يلتزم المقرض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالملحق رقم ( ١ ) من هذه الاتفاقية .

٦ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق العربي اخطاراً سابقاً بخمسة وأربعين يوماً على الأقل ، أن يسدد قبل آجال الاستحقاق : -

( أ ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه او  
( ب ) قسطاً كاملاً أو أكثر من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الأبعد أجلاً .

٧ - تحدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً كل ستة اشهر في الاول من نيسان ( ابريل ) والاول من تشرين الاول ( اكتوبر ) من كل سنة .

٨ - أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

#### المادة الثانية

##### احكام العملات

١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية .

٢ - يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقرض ، وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية : او التي يكون المقرض قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساوياً لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمته للحصول على العملة الاجنبية .

٣ - يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في أن يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، اما بالدنانير الكويتية او بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقرض او بالوكالة عنه . ويجوز للمقرض السداد بعملات اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .

ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدنانير الكويتية او العملة او العملات الاخرى التي يوافق عليها وبمقدار ما يتسلمه منها ، وذلك على اساس قيمتها منسوبة الى الدينار الكويتي .

٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

#### المادة الثالثة

##### سحب مبالغ القرض واستعمالها

١ - يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، ولمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على اول تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٨٢ م او لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .

٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق العربي ان يقوم الاخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بان يدفع للمقرض او الغير ثمن بضائع مملوكة من هذا القرض ، ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقرض في السحب .

٣ - عندما يرغب المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق العربي تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج السليبي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي بحيث يكون شاملاً للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .

وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها الا اذا اتفق المقرض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

٤ - على المقرض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .

٥ - طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي تستسحب تستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦ - يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم ( ٢ ) من هذه الاتفاقية ، وطبقات النسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الادارة القائمة على تنفيذ المشروع وادارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .

٧ - يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض اولاً ذنه وأمره .

٨ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ آذار ( مارس ) ١٩٨٦ م ، او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي .

هكذا من المأمور



## المادة الرابعة

## احكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - يلتزم المقترض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف مؤسسة المراسلات السلوكية والاسلوكية (وتعرف فيما يلي بالجهة المستفيدة)، او اية جهة اخرى قد تحمل محلها مستقبلا في تنفيذ اغراضها، وذلك بمقتضى اتفاقية قرض فرعية بين المقترض والجهة المستفيدة تهرم في موعد لا يتجاوز اربعة اشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، وتشمل شروطا واحكاما تتفق مع هذه الاتفاقية يوافق عليها الصندوق العربي وتنضمن على وجه التخصيص الشروط التالية.

أ - تستخدم الجهة المستفيدة كل حصيلة القرض في الصرف على عناصر المشروع المذكورة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية.

ب - تلتزم الجهة المستفيدة بأن تسدد القرض بأقساط نصف سنوية طبقا لجدول السداد الوارد بالملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية، كما تلتزم بدفع التوائد طبقا لجدول (٧) من المادة الاولى من هذه الاتفاقية ج - يكون معدل الفائدة السنوية على مبلغ القرض الفرعي واقع ٦ ٪ (سنة بالمائة) سنويا عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض الفرعي وغير المسددة ويبدأ سريان الفائدة لكل مبلغ من تاريخ سحبه.

د - تتعهد الجهة المستفيدة بأن تحافظ على حقوق ومصالح كل من المقترض والصندوق العربي، كما تتعهد بأن تعمل على تحقيق الاغراض التي من اجلها منح القرض. كما يتعهد المقترض بان لا يلغي او يعدل اتفاقية القرض الفرعية المنصوص عليها اعلاه او يميل حقوقه فيها الى الغير او يتنازل عن تلك الحقوق الا بموافقة الصندوق العربي.

٢ - يلتزم المقترض بتمويل المبالغ اللازمة لتغطية الجزء الباقي من تكاليف المشروع بالعملة الاجنبية وجميع تكاليفه بالعملة المحلية كما يلتزم بتوفير التمويل اللازم لاية زيادة قد تطرأ في تكاليفه بالعملة الاجنبية المحلية

٣ - يلتزم المقترض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس الادارية والهندسية والمالية السليمة، ومن اجل ذلك يتعهد المقترض بالآتي :

أ - أن تقوم الجهة المستفيدة بالتشاور مع الصندوق العربي بتعيين مدير من ذوي الخبرة والكفاءة للإشراف على تنفيذ المشروع، وذلك في موعد أقصاه ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٣، اوي تاريخ لاحق يوافق عليه الصندوق العربي

ب - ان تلتزم الجهة المستفيدة بمنح الاولوية للشبكة الفصائية العربية في تلبية طلباتها من خدمات الاتصالات السلوكية والاسلوكية الفصائية مع الدول العربية.

٤ - تهرم عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الجهة المستفيدة والموردين وذلك باتباع الاجراءات التالية :

أ - الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ١٥٠٠٠ د.ك. (خمس عشرة ألف دينار كويتي) :

يتم الاختيار لانسب العروض المقدمة وترسل صور ثمان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالبررات عند تقديم اول طلب للسحب بعد التعاقد.

ب - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ١٥٠٠٠ د.ك. (خمس عشرة ألف دينار كويتي) ولا تزيد عن ٦٠٠٠٠ د.ك. (ستون ألف دينار كويتي) :

يتمين طرحها في مناقصة مفتوحة ويقوم المقترض باختيار لانسب العروض المقدمة ويرسل صورتين من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالاسباب المبررة مرفقة باول طلب للسحب بعد التعاقد.

ج - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٦٠٠٠٠ د.ك. (ستون ألف دينار كويتي) :

يتمين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط واوضاع يوافق عليها الصندوق العربي، ويقدم المقترض للصندوق العربي تقريراً بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد.

ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بالاجراء الوارد في الفقرتين (ب) و (ج) لبررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي :

هـ - يلتزم المقترض او من يعملون لحسابه بمسك سجلات مستوفاة، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع، ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليفه) وتوضيح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملياتها.

ويلتزم المقترض بتمكين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته، والبضائع الممولة من القرض، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض :

ويلتزم المقترض ان يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يتطلبها - في حدود المعقول - والمتعلقة بانفاق حصيلة القرض، او بالبضائع، او بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع او ادارتها واعمالها. ويلتزم المقترض بأن يحيط الصندوق العربي علما بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :

أ - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع الى الصندوق العربي تقريراً ربع سنوي، في شكل ومضمون يوافق عليها الصندوق العربي، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة.

ب - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع الى الصندوق العربي تقريراً سنويا عن سير المشروع، ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة، وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة اشهر من نهاية السنة المالية :

٦ - يلتزم المقترض بأن يقوم مباشرة او عن طريق جهة تابعة له، بادارة المشروع، وصيانته وكذلك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود باكبر نفع، وذلك وفقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة :

٧ - يتعاون المقترض والصندوق العربي تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق اغراض القرض، ولهذه الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الاخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض :

ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيها بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض، او يتطوي على تهديد بذلك.

هكذا من المأمول

٨ - يقرر المقرض والصندوق العربي أن لا يتمتع أي قرض خارجي بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة . ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الأموال لكفالة سداد ثمن شراؤها ، كما لا يسري على الضمانات العينية على السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوتها .

٩ - يلتزم المقرض بأن يسدد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، بالكامل دون أي خصم ، ومع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض ، أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل :

١٠ - تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل : ويقوم المقرض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها :

١١ - يكون سداد أصل القرض ، والفوائد والتكاليف الأخرى معفا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقرض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل :

١٢ - يقوم المقرض أو من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشراؤها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر :

١٣ - يلتزم المقرض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الإجراءات والأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع أو إعاقة تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية :

١٤ - جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو لأجراءات التفتيش :

١٥ - جميع أوراق الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش والاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما مائل ذلك من إجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية .

#### المادة الخامسة

##### إلغاء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق العربي بذلك . على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تمهيدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية :

٢ - يحق للصندوق العربي بموجب إخطار إلى المقرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض إذا قام سبب من الأسباب الآتية واستمر قائما :

أ - عدم قيام المقرض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر ، يستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق العربي :

ب - عدم قيام المقرض كليا أو جزئيا بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق العربي بإخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق العربي بسبب تقصير المقرض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من المتعذر قيام المقرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية :

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقفا كليا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، إلى أن يتعذر السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب أو إلى أن يقوم الصندوق العربي بإخطار المقرض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي إلى المقرض مثل هذا الإخطار ، يعود للمقرض حقه في السحب محدودا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الإخطار كما أن توجيه الصندوق العربي لمثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الإيقاف .

٣ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقرض أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقرض يحق للصندوق العربي حيثئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائما ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

٤ - إذا ظل حق المقرض في سحب أي مبلغ من القرض موقفا لمدة ثلاثين يوما أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق العربي أن يخطر المقرض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجيه هذا الإخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغيا :

٥ - أي إلغاء للقرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف لحق المقرض في السحب لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد لصا صريحا بخلاف ذلك :

٦ - يقتطع المبلغ الملغى من القرض على أساس نسبي من أقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية :

٧ - فيما هنا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من إلغاء باقي القرض أو إيقاف السحب :

هنا من الأصل



## المادة السادسة

## قوة التزام هذه الاتفاقية - اثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقاً لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية ، ولا يحق لأى من الطرفين ان يحتج او يعمسك في اى مناسبة من المناسبات ، بان حكماً من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً او غير نافذ استناداً الى اى سبب كان .

٢ - عدم استعمال اى من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاها لا يخل بأى حق من حقوقه ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذى لم يستعمل او يتمسك به او جرى التأخر في استعماله او التمسك به . كما ان اى اجراء يتخذه احد الطرفين بصدد عدم تنفيذ الطرف الاخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخذ اى اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسعى الطرفان الى تسوية اى خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودى بينهما ، فاذا لم يتم الاتفاق الودى بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين في الفقرة التالية :

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدثهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أى محكم او وفاته او عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلى ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلى ، ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف او الادعاء المراد حرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم ، ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم ، ويقوم المحكم باختيار المحكم الثالث ، فاذا لم يتفق على تعيينه خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقترض والمحكم الاولين .

وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .

وتضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتفصل هيئة التحكيم - حضورياً أو غيابياً - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها بأغلبية الاصوات . ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وان يوقع عليه أغلبية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لاحكام هذه المادة نهائياً وملزماً بموجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان اتماب المحكمين ومكافآت خيبرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتامب والمكافآت قامت الهيئة بمحليها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما انقله من مصروفات بمناسبة التحكيم بينها تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاتة او نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها . وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .

٥ - اذا مضت مدة ثلاثين يوماً من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الأمر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات .

٦ - يجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة أي اجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم اعلام احد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الاعلان بأية طريقة او شكل آخر :

## المادة السابعة

## احكام مقترضة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه أحد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابياً . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاطار قد تم قانوناً ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص أو الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ أي اجراء أو التوقيع على أي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع تمادج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ أي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقاً لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض ، رئيس المجلس القومي للتخطيط ، او اى شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على أن التعديل أو الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنها أن يزيدا التزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن المقدي ، وتكون التعديلات او الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

هكذا من الأصل

## المادة الثامنة

## نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهائها

- ١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قلمت الى الصندوق العربي أدلة وافية تفيد :  
 أ - أن إبرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .  
 ب - أن المؤسسة العربية للاتصالات القضائية وقعت جميع العقود الخاصة بالقطاع القضائي للشبكة القضائية العربية ومن ضمنها عقود اطلاق الطابع الصنعي العربي ومحطات التحكم والمراقبة ؛  
 ٢ - اذا وجد الصندوق العربي ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بإرسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية ؛  
 ٣ - أ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة في ظرف مائة وعشرين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء أية مدة امتداد أخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفين فانطبق للصندوق العربي في أي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض ؛ وعند ارسال هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً ؛  
 ب - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

## المادة التاسعة

## تعريفات

- يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :  
 ١ - « المشروع » يعني المشروع الذي من اجله عقد القرض والوارد وصفه في الملحق رقم ( ٢ ) من هذه الاتفاقية او حسبما يحدد هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض المفوض وادارة الصندوق العربي .  
 ٢ - « البضاعة » او « البضائع » تعني المواد والمعدات والمهمات والالات والادوات والخدمات الوارد ذكرها بالملحق رقم ( ٢ ) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترض في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور ، وتضمن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض ولا يشمل ما يدفع من رسوم جمركية او أية ضرائب أخرى بموجب قوانين المقترض ؛  
 العناوين الآتية محددة اعمالاً للفقرة ( ١ ) من المادة السابقة :  
 عنوان المقترض : المجلس القومي للتخطيط ص . ب ( ٥٥٥ ) - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ؛  
 العنوان البرقي : المجلس القومي للتخطيط - عمان .  
 عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي بنائة سوق الصفاة ص . ب ( ٢١٩٢٣ ) الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي : المنعري - الكويت  
 والقرارات بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمسين نسخ ، كل منها تعتبر أصلاً وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً ، وقد تمثلت المقترضين بـ تسعين نسخة منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .  
 من الحكومة الملكية الأردنية الهاشمية  
 المدير العام / رئيس مجلس الادارة

## الملحق رقم ( ١ )

## جدول السداد بآلاف الدنانير الكويتية

تاريخ السداد	التسطة المستحق من اصل القرض
١٩٨٦/٤/١	٤٣
١٩٨٦/١٠/١	٤٣
١٩٨٧/٤/١	٤٣
١٩٨٧/١٠/١	٤٣
١٩٨٨/٤/١	٤٣
١٩٨٨/١٠/١	٤٣
١٩٨٩/٤/١	٤٣
١٩٨٩/١٠/١	٤٣
١٩٩٠/٤/١	٤٣
١٩٩٠/١٠/١	٤٣
١٩٩١/٤/١	٤٣
١٩٩١/١٠/١	٤٣
١٩٩٢/٤/١	٤٣
١٩٩٢/١٠/١	٤٣
١٩٩٣/٤/١	٤٣
١٩٩٣/١٠/١	٤٣
١٩٩٤/٤/١	٤٣
١٩٩٤/١٠/١	٤٣
١٩٩٥/٤/١	٤٣
١٩٩٥/١٠/١	٤٣
١٩٩٦/٤/١	٤٣
١٩٩٦/١٠/١	٤٣
١٩٩٧/٤/١	٥٤

المجموع

( مليون دينار كويتي )

١٠٠٠

هكذا من الأصل



## الملحق رقم (٢)

## وصف المشروع واستخدامات حصيللة القرض

## اولا : وصف المشروع

يقضن المشروع العناصر التالية :

١ - توريد وتركيب محطة ارضية مزدوجة الاستقطاب للعمل مع التابع الصناعي العربي ببلغ قطر احواليها حوالي ١١ مترا وتتضمن الاعمال المدنية والاجهزة الضرورية والمساعدة لارسال واستقبال الهاتف سمها حوالي ٦٠ دائرة مفردة وعشر دوائر جماعية ، واجهزة ارسال واستقبال البرامج التلفزيونية ، واجهزة الملتبلكس ، وتوليد الكهرباء .

٢ - دعم مهام صيانة المشروع خلال سنة الضمان .

٣ - تدريب عدد من الفنيين الاردنيين على صيانة المشروع .

٤ - خدمات استشارية لدعم مهام الاشراف على تنفيذ المشروع .

## ثانيا : استخدامات حصيللة القرض

تستخدم حصيللة القرض في تمويل العناصر التالية :

عنصر المشروع	المبلغ المخصص (الف د ك ٠)	النسبة المئوية من العكاليات التي سيمولها القرض
١ - المحطة والصيانة والتدريب	٨٠٠	٦٦ ٪ من التكاليف بالعملات الاجنبية
ب - الخدمات الفنية	٢٥	١٠٠ ٪ من العكاليات بالعملات الاجنبية
ج - احتياطي	١٧٥	
المجموع	١٠٠٠	

( مليون دينار كويتي )

## نحس الحسين للهفك سكر المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للباب ( ٩٢ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣

نصادق بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، وأمر باصداره ووضع موعه التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٨٣

## قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة الاطباء الاردنية لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ٢٥ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

## المادة ٢٥ -

أ - مع مراعاة احكام الفقرة ( د ) من هذه المادة تقوم الهيئة العامة في اجتماعها العادي السنوي بمناقشة الامور المدرجة على جدول اعمالها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

ب - تسمى الهيئة العامة في اجتماعها العادي الذي يسبق الانتخابات لجنة او اكثر تسمى لجنة الانتخاب للاشراف على الانتخابات ، وتتألف من عشرة اعضاء من الاطباء المسجلين ، ويتخبون من بينهم رئيسا لها ، وتستمر في عملها طيلة مدة المجلس .

ج - يجوز للجنة الانتخاب تعيين عدد من الاطباء المسجلين لمساعدتها في الاشراف على الانتخابات وفوز الاصوات ، ويشترط في اعضاء لجنة الانتخاب والمساعدين ان يكونوا من غير المرشحين .

د - يجري انتخاب النقيب واعضاء المجلس بالاقتراع السري في مركز النقابة في عمان وفي اي مراكز اخرى يحددها المجلس وفقا للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة وذلك في اليوم السابع بعد اجتماع الهيئة العامة العادي في السنة التي يجب اجراء انتخاب المجلس فيها . ويدعى الوكيل او من ينيبه عنه الى الحضور للاشتراك في الاشراف على اجراءات الانتخاب التي تجري باشراف لجنة الانتخاب .

هـ - تفتح صناديق الانتخاب في الساعة الثامنة من صباح اليوم المعين لاجرائه وتغلق في الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه ، ويكون الانتخاب نهائيا مهما بلغ عدد المقتربين ، وللمعضو الذي له حق الاشتراك في الانتخاب بمقتضى احكام هذا القانون الحضور في اي وقت خلال تلك المدة الى اي مركز للانتخاب ليستعمل حقه في ذلك .

هنا من الاصل

و - ينتخب النقيب واعضاء المجلس في آن واحد وعلى ورقتين منفصلتين شذفتى اللون يضع المنتخب كلا منهما في الصندوق المخصص لها

ز - يجري فرز اصوات المقترعين علنا فور اتمام عملية الاقتراع تحت اشراف لجنة الانتخاب ابتداء بصندوق النقيب .

ح - تهمل الاوراق غير المقروءة والاوراق غير المكتوبة او التي تنطوي على التباس يجعلها غير واضحة او التي تتضمن عبارات تتنافى مع الاداب العامة اما الاوراق التي تحتوي على اسماء اكثر من العدد المطلوب فتهمل منها الاسماء الزائدة على ذلك العدد كما تعتبر الاوراق التي تحتوي على اسماء اقل من العدد المطلوب صحيحة بالنسبة لمن وردت اسمائهم فيها .

ط - تفصل لجنة الانتخاب في صحة اجراءات واوراق الانتخاب وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثورية من الاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس اللجنة .

ي - يعتبر فائز في الانتخاب من بين المرشحين كل من حاز على الاكثورية النسبية لاصوات المقترعين ، وفي حالة تساوي الاصوات بين اثنين او اكثر من بين المرشحين فيعتبر الفائز منهم الاقدم في الانتساب الى النقابة ، وفي حالة التساوي في ذلك يجري انتخاب الفائز من بينهم بالقرعة .

ل - يعلن الوكيل او من ينيبه نتيجة الانتخاب .

ل - ينظم المجلس الاجراءات الادارية والتنظيمية اللازمة لسلامة سير الانتخاب ويعلن عن هذه الاجراءات في النقابة قبل الموعد المقرر لاجراء الانتخاب .

### الحسين بن طلال

١٩٨٣/٣/١٦

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والاثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير الزراعة مروان حودين	وزير الشؤون الداخلية احمد عبد الكريم المطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيحات
وزير المعمل الدكتور جواد المناني	وزير الصحة الدكتور زهير مجلس	وزير الشؤون الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير التعليم الدكتور سميد التسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السلك
وزير الصناعة والتجارة وايد عصفور	وزير الاسكان العامة المهندس عوني المصري	وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الصناعة والتجارة وايد عصفور

### نحس الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

نحن الحسن بن طلال نائب جلالة الملك المعظم بمقتضى  
المادة ( ٢١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس  
الوزراء بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٣ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم « ١٤ » لسنة ١٩٨٣

### نظام موظفي مجلس التعليم العالي

صادر بالاستناد للمادة ( ١٤ ) من قانون مجلس

التعليم العالي رقم ( ١٣ ) لسنة ١٩٨٣

المادة ١ . يسمى هذا النظام ( نظام موظفي مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ . ويكون للكليات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

المجلس : مجلس التعليم العالي .  
الرئيس : رئيس المجلس .  
الامين العام : امين عام المجلس .  
اللجنة : لجنة شؤون الموظفين المشكلة بمقتضى هذا النظام .  
الموظف : كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص .

المادة ٣ . ١ : باستثناء ما نص عليه في هذا النظام تسرى على موظفي المجلس احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب : تحقيقا للغايات المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة يمارس الرئيس صلاحيات رئيس الوزراء والامين العام صلاحيات الوزير اينما وردت في نظام الخدمة المدنية ، كما يمارس الامين العام صلاحيات الوكيل المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية ، وذلك الى ان يتم تعيين وكيل للمجلس .

المادة ٤ . ١ : يشكل الامين العام لجنة تسمى ( لجنة شؤون الموظفين ) من ثلاثة من موظفي المجلس ، ويعين رئيسا لها ، وتتخذ قراراتها بالاجماع او بالاكثرية .

ب : تختص اللجنة بتقديم التنسيب للجهة المختصة في المجلس بتعيين الموظفين غير المصنفين وسائر الشؤون المتعلقة بهم ، بما في ذلك الاجراءات التأديبية الواجب اتخاذها بحقهم وتنتم اللجنة تنسيباتها للامين العام .

المادة ٥ . ١ : مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة ، وبالرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية المعمول به : -

١ . يجوز منح الموظف الخاضع لنظام الخدمة المدنية والمنتدب للعمل في المجلس من دائرة اخرى علاوة اضافية لا تزيد على ( ٣٠ ٪ ) من مجموع الراتب والملاوات التي يتقاضاها من دائرته ، وتصرف هذه العلاوة من المخصصات المالية للمجلس بقرار من الامين العام .

٢ . للمجلس ان يستعير اي موظف من اي جهة بموافقتها ويتم تعيينه في المجلس بموجب عقد يبرم بينه وبين الامين العام .

هنا من الامم



٣ . يجوز منح الموظف الذي يعين في المجلس بعدد علاوة اضافية بنسبة ( ٢٥ / ١ ) من مجموع راتبه وعلاواته ، وذلك بقرار من الامين العام على انه يجوز في الحالات الضرورية رفع هذه العلاوة الى ( ١٠٠ / ١ ) من مجموع الراتب والعلاوات بقرار من الرئيس بناء على تنسيب الامين العام .

ب . لا يجوز في اي حالة من الحالات ان يتجاوز راتب وعلاوات اي موظف يعين بموجب هذا النظام ما يتقاضاه مثيله في الجامعة الاردنية . الا اذا قرر مجلس الوزراء غير ذلك بناء على تنسيب الامين العام .

١٩٨٣/٢/١٦

## الحسن بن طلال

وزير الدفاع والاشغال	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
ممن ابو نوار	معدنان ابو عوده	ممن ابو نوار	ممن ابو نوار
وزير شؤون الارض المحطة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
حسن ابراهيم	معدنان ابو عوده	ممن ابو نوار	ممن ابو نوار
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
المهندس علي السحيمات	معدنان ابو عوده	ممن ابو نوار	ممن ابو نوار
وزير العمل	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
الدكتور جواد العناني	معدنان ابو عوده	ممن ابو نوار	ممن ابو نوار
وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة	وزير الاشغال العامة
احمد عبيدات	معدنان ابو عوده	ممن ابو نوار	ممن ابو نوار

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-٢-١٩٨٣ بالاستناد لاحكام المادة (٢١) من نظم الاشغال الحكومية رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٨٢ الموافقة على ( تعليمات اسس تصنيف المقاولين من الفئات العليا لسنة ١٩٨٣ ) بشكلها التالي :-

### تعليمات اسس تصنيف المقاولين من الفئات العليا صادرة بالاستناد الى المادة (٢١) من نظام الاشغال الحكومية رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٨٢ .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات تعليمات اسس تصنيف المقاولين من الفئات العليا لسنة ١٩٨٣ ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

النظام - نظام الاشغال الحكومية رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ .  
الوزير - وزير الاشغال العامة .

لجنة التصنيف - لجنة تصنيف المقاولين والمهندسين من الفئات العليا والمشكلة بموجب النظام .  
لجنة العطاءات المركزية - لجنة العطاءات المركزية المختصة بالاشغال الحكومية المشكلة بموجب النظام الملحق رقم ١ - الملحق الذي يتضمن تعريف اختصاصات اشغال المقاولات ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه التعليمات .

الملحق رقم ٢ - الملحق الذي يتضمن متطلبات تصنيف المقاولين من الفئات والدرجات العليا ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه التعليمات .

المادة ٣ - ١ - تقوم لجنة التصنيف بالمهام والصلاحيات التالية :-

- ١ . النظر في طلبات التصنيف المقدمة من المقاولين ورفع التسيبات بشأنها الى الوزير .
- ٢ . اعادة النظر في طلبات التصنيف كل سنة وكلما دعت الحاجة ، وذلك في ضوء الممارسة العملية للمقاولين .
- ٣ . تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل ملحق هذه التعليمات رقم (١) ورقم (٢) الى الوزير لقرارها وذلك كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- ٤ . مراجعة اسس التاهيل التي تضعها لجان العطاءات المختصة وقرارها قبل توزيعها على المتنافسين .
- ٥ . التأكد من صحة الشهادات والوثائق التي يقدمها المقاول والمنصوص عليها في المادة ( ٦ ) من هذه التعليمات .
- ب . تجتمع لجنة التصنيف مرة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسها ، ويكون اجتهامها قانونيا بحضور ثلثي اعضائها ، وتتخذ قراراتها بالايجاع او بأكثريه اصوات خمسة من اعضائها الحاضرين على الاقل ، وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيسها .

ج . للجنة التصنيف الاستعانة بالخبراء والمختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الامور المتعلقة بمهامها .

د . يمنح اعضاء لجنة التصنيف والخبراء مكافآت مالية تتناسب والاجتهال الذي يؤدونها في اجتهاماتهم ، بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٤ - تكون انواع اشغال المقاولات في المجالات والاختصاصات التالية، والتي ترد تعريفاتها في الملحق رقم (١) الملحق بهذه التعليمات :

- ١ . مجال الطرق : ويشمل اختصاصات طرق ، خلطات اسفلتية ، واشغال خرسانية / جسور وعبارات .

هنا من الاصل

- ٢ . مجال الابنية : ويشمل اختصاصات : ابنية ، ابنية / خرسانة ومصنعة ، ابنية / منشآت معدنية ، ابنية جاهزة (بريفاب) .
- ٣ . مجال الكهروميكانيك : ويشمل اختصاصات : كهروميكانيك ، ميكانيك وصحي ، تكيف وتبريد ، كهرباء / تديدات مباني ، كهرباء / قوى ، كهرباء / الكترونيات واتصالات .
- ٤ . مجال ( المياه والمجاري ) : ويشمل اختصاص : مياه ومجاري .
- ٥ . مجال ( الاشغال الاخرى ) : ويشمل اختصاصات : اشغال عامه ، حفريات تعدين ، حفر آبار وحقق .

المادة ٥ - أ - يصنف الماول في اختصاص او اكثر بقرار من الوزير بناء على تشييع لجنة التصنيف .

ب - مع مراعاة الملحق رقم ( ٢ ) ، تكون درجات التصنيف للمقاولين في اي من المجالات والاختصاصات الواردة في المادة ١٠ من هذه التعليمات على الوجه التالي : -

- ١ . درجة « عام »
- ٢ . درجة « اولى »
- ٣ . درجة « ثانية »

المادة ٦ - على الماول الذي يرغب في التصنيف التقيد والقيام بما يلي : -

أ - ان يكون مسجلا لدى دائرة العطاءات الحكومية سابقا لتقديم الطلب وفقا للمادة ٢١ - ١ من النظام .

ب - ان يقدم الوثائق والشهادات التالية مع طلب التصنيف :

- ١ . شهادة تسجيل في وزارة الصناعة والتجارة لدى مراتب الشركات والتسجيل التجاري على ان تكون غايية التسجيل لممارسة الماولات فقط وليس للمقاولات والتجارة فيها عدا شراء ما يلزمه لافراض تنفيذ الاشغال التي يلتزم بها .
- ٢ . شهادة الانتساب لتقابة الماولين
- ٣ . رخصة المهن
- ٤ . شهادة التسجيل في غرفة التجارة او غرفة الصناعة .

- ٥ . شهادات اثبات ملكية المركبات والمعدات والمعامل التي يملكها مصدقه حسب الاصول .
- ٦ . شهادات الخبرة في انجاز الاشغال التي التزم بها وقام بتسليمها او تلك التي ما يزال ملتزما بها .

ج - ان يكون لديه محاسب قانوني معتمد وان يرفق اسمه مع طلب التصنيف ، وان يسمي المستشار القانوني الذي يتعامل معه « ان وجد »

د - ان يقدم بياناً باسماء مالكي الشركة من اصحاب رؤوس الاموال والمساهمين ( وحصص ) وانصبة كل منهم في رأس المال ، والصلاحيات الادارية والمالية المعطاة لاي منهم ، واسماء المتفرغين منهم للعمل في الشركة .

هـ - ١ . ان يكون لديه الجهاز الاداري والفني المتفرغ وبالمعد الكافي للقيام باعماله وحسبها هو منصوص عليه في الملحق رقم ٢ - وان تتوفر في اي من العالين في ذلك الجهاز المؤهلات المطلوبة والمحددة في المادة ٩ - من هذه التعليمات .

٢ . يتوجب على الماول ان يمين في كل مشروع يلتزم بتنفيذه ، الاعداد اللازمة من الجهاز الفنى والاداري حسب الشروط التعاقدية لكل مشروع .

٣ . يجوز للمدير العام ان يشغل منصب المدير الفني او المدير الاداري بالاضافة الى كونه مديرا عاما شريطة ان تتوفر لديه الشروط المطلوبة لاي من هذين المنصبين .

و - ١ . ان يقدم شهادات بتكليفه تثبت ملائته المالية ومقدرته في الحصول على التسهيلات المالية اللازمة التي تمكنه من انجاز التزاماته عند احوالة عطاءات جديدة عليه .

٢ . ان يحتفظ بدفاتر محاسبية منظمة حسب الاصول .

٣ . ان يقدم لدائرة العطاءات الحكومية في نهاية كل سنة ، على ان لا تتجاوز هذه المدة الربع الاول من السنة التي تليها ما يلي : -

أ . كشفا تقديرا بمعدلات الانتاج الشهرية لكل مشروع على حده .

ب - كشفا نقديا اجماليا لجميع المشاريع التي ينفذها .

ج . ميزانية عمومية تبيين اشغال الشركة ، على ان تكون معدة من قبل محاسب قانوني معتمد .

ز - ١ . ان يقدم كشفا بالمركبات والمعدات والمعامل التي يملكها والتي هي مطلوبة حسب درجة التصنيف والاختصاص ، وان يفتكر اوصافها وقيمتها .

٢ . تقوم لجنة التصنيف بتقييم جدول المعدات عند النظر في طلب التصنيف ، وملاءمته للاحتياجات الاساسية لتلك الدرجة والاختصاص .

ح - ١ . ان يقدم كشوف الخبرة التالية : -

أ . كشفا بالاشغال التي انجزها وقام بتسليمها خلال الاربعة سنوات الاخيرة لمنشأته والتي تزيد قيمتها كل منها عن ( ١٠٠ ) ألف دينار .

ب . كشفا بالاشغال التي تعاقب عليها ولا تزال قيد التنفيذ ومدى انجازها على ان يشير الى اي مشروع اصاب بالتمتر ( ان وجد ) وبيان تلك الاسباب .

٢ . تقوم لجنة التصنيف بتحديد قيم المشاريع للسنوات السابقة على اساس الاسعار التناسبية لعام التصنيف وذلك بوضع معادلات تضعها كتواعد عامة .

٣ . اذا استوفى الماول في طلب تصنيفه جميع المتطلبات باستثناء شرط الخبرة للمنشأة فانه يتوفر الخبرة الشخصية لديه - واللازمة في مجال الماولات او ادارة المشاريع - يمكن للجنة التصنيف ان تصنفه في الدرجة الانى من الدرجة التي يستحقها فيما لو توفر لديه شرط الخبرة هذا ، وذلك لمدة عام واحد ، بقيم في نهاية تلك المدة للتصنيف في الدرجة الاعلى ، او لحين استكمال المتطلبات ايها اقل ، اعتمادا على انجازاته في مجال الماولات .

ط - بالاضافة الى المتطلبات في هذه المادة « ب » يجب على من يرغب التصنيف في درجة ( عام ) ان يقدم كتيب النظام الداخلي لمنشأته شريطة ان توافق لجنة التصنيف عليه .

المادة ٧ - على الماول الذي يرغب في ان يصنف بكثر من اختصاص واحد ، ان يقدم ما يلي :

أ - ما يثبت مقدرته وملائته المالية ، وكفاءته الادارية والفنية ، للقيام بمسؤولياته المترتبة على تعدد الاختصاصات .

ب - ان يوفر رأس المال للاختصاص الاكبر منفصلا الى ربع رأس المال المطلوب للاختصاصات الاخرى ، ولا يطلب ان يزيد رأس المال للاختصاصات في نفس المجال من رأس المال للاختصاص العام في ذلك المجال .

كلنا من الماولين



المادة ٨ - ١ - يصنف المقاول في مرتبة ( مقاول عام ) بعد ان يتم تصنيفه بدرجة عام في مجالين ودرجته - اولى - في مجال ثالث من المجالات الاربعة التالية : ( ملق ، ابنية ، كهروميكانيك ، مياه ومجاري ) شريطة ان تكون الطرق والابنية من ضمن المجالات الثلاثة .

ب - يصدر الوزير بناء على تنسيب لجنة التصنيف ملحقا خاصا بمتطلبات التصنيف لهذه المرتبة .

المادة ٩ - لاغراض هذه التعليمات يجب ان يتوفر في اي من العاملين المتفرغين في اجهزة المقاول الادارية والفنية الشروط التالية من حيث المؤهلات والخبرة :

١ - المدير الاداري : ان يكن خريج جامعة مع خبرة في مجال الادارة لا تقل عن خمس سنوات لدرجة « عام » ولا تقل عن سنتين لكل من الدرجتين « الاولى والثانية » ، او ان يكون خريج كلية مجتمع مع خبرة في مجال الادارة لا تقل عن ثماني سنوات لدرجة « عام » ولا تقل عن خمس سنوات لكل من الدرجتين الاولى والثانية .

او ان يكون حاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة ( او ما يعادلها ) مع خبرة في مجال الادارة لا تقل عن اثنتي عشرة سنة لدرجة ( عام ) ولا تقل عن ثماني سنوات لكل من الدرجتين الاولى والثانية .

ب - المدير المالي : ان يكون خريج جامعة من كلية التجارة والاقتصاد وان تكون لديه خبرة في الشؤون المالية والادارية لمدة لا تقل عن سبع سنوات .

ج - المحاسب : ان يكون خريج جامعة مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن سنتين او ان يكون خريج كلية مجتمع مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن خمس سنوات او ان يكون حاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة ( او ما يعادلها ) مع خبرة في مجال المحاسبة لا تقل عن ثماني سنوات .

د - المدير الفني : ان يكون مهندسا مسجلا في نقابة المهندسين واختصاصه في نفس مجال اختصاص المقاول .

هـ - مهندس المكتب : ان يكون مهندسا مسجلا في نقابة المهندسين واختصاصه في نفس مجال اختصاص المقاول ويقوم بمساعدة المدير الفني ومهامه البرمجة والمتابعة او التصميم .

و - مهندس التخزين : ان يكون مهندسا مسجلا في نقابة المهندسين واختصاصه في نفس مجال اختصاص المقاول ومهامه اعداد التقديرات وحساب الكميات وقوائم المشتريات وتقدير المقادير .

ز - الفني : ويشمل الرسام وحاسب الكميات والراقب ومحلل المواد ، بحيث يحمل مؤهلا عليا مع خبرة حسبما يحدد في ملحق بمتطلبات التصنيف « الملحق رقم ٢ » .

المادة ١٠ - ١ - على المقاول الذي يرغب في اعادة تصنيفه ان يقدم قبل نهاية شهر شباط من كل عام الى لجنة التصنيف الوثائق التالية :

١ - رخصة المهن مجددة .

٢ - شهادة الانتماء للنقابة مجددة .

٣ - راية امور استجذت او طرأت على شروط التصنيف .

٤ - تقارير مصدقة من استشاري العمل من المشاريع المنفذة تبين نسبة الانجاز والوفاء بالالتزامات .

ب . تستخدم المعلومات المتوفرة في قسم المعلومات الخاص التابع لدائرة المقادير الحكومية في هذا التقييم .

ج . يصدر الوزير جداول التصنيف السنوية وتشر اسماء الذين استكملوا الاجراءات واعيد تصنيفهم في الجريدة الرسمية خلال الثلاثة شهور الاولى من كل عام ويصدر ملاحق لها كلما دعت الحاجة .

المادة ١١ - لغايات تطبيق المادة ( ٢٢ - ١ ) من النظام بشأن شطب او حرمان المقاول يقوم الوزير ( بعد وزود التنسيب اليه من اية جهة مختصة ) بالشطب بتشكيل لجنة فنية يرأسها المدير العام لدراسة التنسيب وملف القضية ورفع تقرير حول الموضوع قبل ان يتخذ القرار .

المادة ١٢ - ١ - يطلب من المقاول الراغب بالتصنيف ان يوفق اوضاعه المالية ويستكمل توفر المتطلبات للدرجة والاختصاصات التي يرغب ان يصنف بها ، بحيث يكون رأس المال العامل لديه كافيا لمعالجة التزامات السيولة المطلوبة منه ، وذلك خلال فترة شهرين على اكر تقدير من تاريخ العمل بهذه التعليمات .

ب . يطلب من الشركات المساهمة العامة ان توفر رأس مال يعادل ثلاثة اضعاف رأس المال المدفوع المطلوب في الملحق رقم « ٢ » .

ج . يطلب من الشركات المساهمة الخصوصية ان توفر رأسمال يعادل ضعف رأس المال المدفوع في الملحق رقم « ٢ » .

المادة ١٣ - تلغى اسس تصنيف المتعهدين الصادرة عن وزارة الاشغال العامة في ١٩٧٩/١/١ .

#### الملحق رقم ( ١ )

تعريف الاختصاصات

مجالات اختصاصات اشغال المقاولات :

تشمل مجالات الاختصاصات خمسة مجالات هي :

( طرق ، ابنية ، كهروميكانيك ، مياه ومجاري ، اشغال اخرى ) .

المجال الاول : اختصاص ( طرق ) : انشاء الطرق الرئيسية والبلدية كاملة من منح وتعميد وتزفيت ويشمل العمل الاشغال الترابية والفرشيات والجسور والعبارات والخلطات الاسفلتية وجميع الاشغال التكميلية من ارضة ودريلونات واشارات . . . الخ . وصيانة تلك الاشغال

اختصاص خلطات اسفلتية : تجهيز وتنفيذ الخلطات الاسفلتية الساخنة والباردة للطبقات السطحية - من الطريق بها في ذلك الترقيع وتجهيز السطح مثل هذه الطبقات وصيانة تلك الاشغال .

اختصاص اشغال خرسانية / جسور وعبارات : انشاء الجسور والقاطعات والعبارات لاشغال الطرق وعبارات التصريف والانشاءات الخرسانية الثقيلة والخصصة وصيانتها .

المجال الثاني : اختصاص ( ابنية ) :

انشاء وصيانة مشاريع الابنية العامة والسكنية والمدارس والمستشفيات والفنادق ومشاريع الاسكان والمباني الصناعية والخرسانية بما في ذلك اشغال البنية التحتية والتعديلات والتكاملات تكون المباني جاهزة للاستعمال ويسمح للمقاول انشاء المباني المتكاملة من خرسانة مضمعة او هيكل معدنية . . الخ .

اختصاص « ابنية خرسانية / مضمعة » :

انشاء المباني من عناصر خرسانية مسبقة الصب ويشمل العمل تصنيع العناصر وتركيبها وانشاء الاساسات واشغال التكامل والتعديلات لمبان جاهزة للاستعمال وصيانتها ويشترط ان يكون المقاول مالكاً لصنع العناصر الخرسانية .

هنا من الاشغال

اختصاص ( ابنية / منشآت معدنية ) :  
 انشاء المباني المعدنية من مصانع ومستودعات وهنجر ويشمل العمل المباني بتكاليفه من اساسات  
 وهياكل وتجهيزات وتكاملات بحيث تكون جاهزة للاستعمال وبشروط ان يكون مالكا لمصنع الهياكل المعدنية.  
 اختصاصات ( ابنية جاهزة بربط ) :

إنشاء المباني السكنية أو الصناعية أو العامة وغيرها من المواد المعدنية أو الأسبست أو البلمرة ويشمل العمل المباني متكاملة من أساسات وهيكل وتهديدات وتكاملات بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال ويشمل الاختصاص صيانة تلك الأشغال ويشترط أن يكون المقاول مالكا للمصنع الذي تجهز فيه هذه الأشغال .

الحال الثالث : اختصاص (كبرومكاتيك) :

يشمل هذا الانضمام كافة الأشغال الميكانيكية والكهربائية للمشاريع مثل تهديدات شبكات الماء والصرف  
والغاز والتدفئة ، والتكييف والتبريد ، وكهربة الأسلاك والقوة للمنشآت ، وحملات التوليد التحويل والكهربائية،  
وشبكات النقل والتوزيع الكهربائية وتركيب التجهيزات الميكانيكية والكهربائية . وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص ( ميكانيك وصحي ) :  
عمل تميميدات البائي الميكانيكيه والصحية وانظمة التدفئة وتدديدات المخبرات وشبكات المياه والصرف الداخليه ، وتركيب الاجزاء الميكانيكيه مثل الراجل والمخفات والضاوغل والمساعد والزلق .. الخ .. وتصفيلها وصيانتها . ويشمل هذا الاختصاص تجهيز وتشفيل محلات التفتة لمعاولي الدرجة الاولى من الفئة العليا .

اختصاص ( تكيف وتبريد ) :  
عمل تديدات التبريد والتخفة والتوهية للمباني باستعمال شبكات الماء الساخن او براري الهواء والمراوح مع تركيب الاجهزة اللازمة ، وكذلك اشغال الاجالات للتخزين والاستعمالات الصناعية والطبية ، ويشمل العمل تشغيل الاجهزة وصيانتها .

اختصاص ( كهراء / تهديدات الباتي ) :  
اشغال تهديدات كهربية الباتي السكنية والتجارية والصناعية بما في ذلك تجهيزات الانارة والقوة ، والهواتف والتلفزيونات والصوتيات ، ومحطات التحويل والتوليد الخاصة والمساعد وتشغيلها وصيانتها .  
اختصاص ( كهراء / قوى ) :

تجهيز محطات التوليد ومحطات التحويل الكهربائية للتلز وتوزيع وتشغيلها وصيانتها ، وتنفيذ شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض فوق الأرض وتحت الأرض وتشغيلها وصيانتها .  
اختصاص (كهرباء / إلكترونيات وإصلاات) :

تركيب وتشغيل وصيانة الأجهزة والأنظمة المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية ، والحاسب الإلكتروني والمقاسم والأجهزة الإلكترونية .

المجال الرابع - اختصاص ( مياه ومجاري ) :  
 إنشاء شبكات المياه ومرافقها ، وشبكات المجاري والتصريف ومرافقها ، ويشمل العمل : الحفريات وتثبيت  
 الأنابيب ومحطات الضخ ، والأشغال القنابية ، وإعادة التزيت والتبليط ، وإنشاء غرف التنقيص والمرافق ...  
 الخ . وتشغيلها وصيانتها .

المجال الخامس - ( الأشغال الجفري ) :  
ملاحظة ( يتم التصنيف في اختصاصات محددة من هذا المجال وليس في المجال بعمامة ) .  
اختصاص ( الأشغال عامة ) : يشمل هذا الاختصاص اشغالا متعددة مثل إنشاء الأنوار والاسيجة ،  
والطرق ، والإصقة ، وشبكات المياه والجساري ، والهوائيات والكهرباء ، وما يلزم هذه الأشغال من حريات  
والاشغال تربية وخرسانة وحديدية وغيرها ، كما يشمل العمل بصيانة تلك الاشغال ،  
اختصاص ( جبريات ترميم ) : ويشمل هذا الاختصاص اعمال جبر التماجم والاشغال الترابية  
المتعلقة بها وحفر اللثاق وتطعيمها وأنشائها .

اختصاص (جذر الإبر والحقن) : يشمل هذا الاختصاص خبر الإبر العميقة والإبر السطحية و خبر  
الغزير الأضراس لكافة الأنواع وجميع أنواع الحشرات وجميع أنواع الطيور وجميع أنواع  
الاستنساخ الخارقية

الملحق رقم (٢) متطلبات تصنيف المقاولين من الفئات والدرجات العليا

[illegible]

طرق





تعليمات أسس تصنيف الماقلين من الفئة الثانية صادره  
بالاستناد الى المادة ( ٢١ ) من نظام الاشغال  
الحكومية رقم « ٣٩ » لسنة ١٩٨٢

المادة ( ١ ) — تسمى هذه التعليمات تعليمات اسـمـتصنيف المتاولين من الفئة الثانية ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ( ٢ ) — يكون للكلمات والعبارات التالية حينها وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

النظام : نظام الاشغال الحكومية رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٨٢ .

الوزير : وزير الاشغال العامة .

لجنة التصنيف : لجنة أو لجان تصنيف المتعاونين والمتعهدين من الفئة الثانية والمشكلة بموجب أحكام النظام الملحق رقم ( ١ ) : الملحق الذي يتضمن تعاريف اختصاصات اشغال المقاولات ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا التعليمات .

الملحق رقم ( ٢ ) : الملحق الذي يتضمن متطلبات تصنيف المفاوضين من الفئة الثانية ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليمات .

المادة ( ٣ ) : ١ . تقوم لجنة التصنيف بالمهام والصلاحيات التالية : -

- ١ . النظر في طلبات التصنيف المقدمة من المفاوضين ورفع التسييسات بشأنها الى الوزير .
- ٢ . اعادة النظر في طلبات التصنيف كل سنة وكلما دعت الحاجة وذلك في ضوء الممارسة الفعلية للمفاوضين .
- ٣ . تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل يلحقها هذه التعليمات رقم ( ١ ) ورقم « ٢ » الى الوزير لإقرارها وذلك كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- ٤ . التأكد من صحة الشهادات والوثائق التي يقدمها المفاوض والمختص عليها في المادة ( ٦ ) من هذه التعليمات .

هذه التعليقات .  
 ب . تجتمع لجنة التصنيف مرة كل شهر على الأقل دعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانوني بحضور ثلثي أعضائها وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بالكرية الأصوات وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوتت عليه رئيسها .  
 ج . اللجنة التصنيف بناء على موافقة الوزير الاستعانة بالخبراء والمختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الأمور المتعلقة بهامها .

المادة (٤) تكون أنواع اشغال المقاولات في الاختصاصات التالية والتي ترد تعريفاتها في الملحق ١ من المرفق لهذه التعليمات :

رقم ( ١ ) المرفق بهذه التعليمات ، اختصاص ( طرق ) ، اختصاص ( الشغال تزفيت )

اختصاص (إبنية) .

اختصاص (ميكانيك) ، اختصاص (كهرباء) .

اختصاص (مياه و مجاری) :

اختصاص (اتصال عام) : اتصال

معلومات أخرى	المعدات	المبرهات	الجهاز الذي المكي المبره	الجهاز الاداري	قيمة المعدات	السقف الحد الاقصى	القيمة التي تم التوقيع	رأس المال الذي تم التوقيع	البركة في	الاحتياطيات
سيارات نقل	ضامات هواء مواثيق عدد يدوية اجهزة قصص	خزائن خنادق منصة رفع آلي عربة تحميل كوابل	مدير فني كهرباء	مدير عام حاسب	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	أولى	كهرباء التي تم التوقيع
سيارات نقل	اجهزة قصص الانظمة	اسلو سكوب آلي مبره فني اطقم عدد خاصة	مدير فني كهرباء	مدير عام حاسب	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	أولى	كهرباء التي تم التوقيع
تتوه : مستوى	اجهزة قياس (تتوه)									
المدير العام	سيارات صهاريج ماء ممثل صيانة سيارات نقل ماكينات خام متتوه	خزائن خزائن معدات تركيب مواشير معدات	مدير فني مهندس مكيب رئيس/مهندس مكيب	مدير عام مدير اداري حاسب	١٥٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	(معام) أولى	مياه ومجاري مياه ومجاري
ادوات مساحة	سيارات صهاريج ماء ممثل صيانة سيارات نقل ماكينات خام متتوه	خزائن خزائن معدات تركيب مواشير معدات	مدير فني مهندس مكيب رئيس/مهندس مكيب	مدير عام مدير اداري حاسب	١٥٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	أولى	مياه ومجاري مياه ومجاري
ادوات مساحة	سيارات صهاريج ماء ممثل صيانة سيارات نقل ماكينات خام متتوه	خزائن خزائن معدات تركيب مواشير معدات	مدير فني مهندس مكيب رئيس/مهندس مكيب	مدير عام مدير اداري حاسب	١٥٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠	أولى	مياه ومجاري مياه ومجاري

رغم ذلك، فإن اللجنة (الضعيفة)

حضر آبار وحقن / اولی



تعليمات أسس تصنيف المؤلفين من الفئة الثانية صادره  
بالاستناد الى المادة ( ٢١ ) من نظام الانشغال  
الحكومية رقم « ٣٩ » لسنة ١٩٨٢

المادة ( ١ ) — تسمى هذه التعليمات تعليمات استئصنيف المتاولين من الفئة الثانية ويعمل بها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) — يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

النظام : نظام الاشفال الحكومية رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٨٢ .

الوزير : وزير الاشغال العامة .

لجنة التصنيف : لجنة ا و لجان تصنيف المقاولين والمتعهدين من الفئة الثانية والمشكلة بموجب احكام النظام الملحق رقم ( ١ ) : الملحق الذي يتضمن تعاريف اختصاصات اشغال المقاولات ويعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه التعليمات .

الملحق رقم (٢) : الملحق الذي يتضمن متطلبات تصنيف الجوالين من الفئة الثانية ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه التعليلات .

المادة ( ٣ ) : ١ . تقوم لجنة التصنيف بالمهام والصلاحيات التالية : -

- المادة (٣) : ١. تقوم لجنة التصنيف بالمهام الصلاحيات المنوطة بها .  
٢. النظر في طلبات التصنيف المقدمة من المغاولين ورفع التسيبات بشأنها الى الوزير  
٣. اعادة النظر في طلبات التصنيف كل سنة وكلما دعت الحاجة وذلك في ضوء الممارسة الفعلية للمغاولين .  
٤. تقديم الاقتراحات المتعلقة بتعديل بلحقى هذه التعليمات رقم (١) ورقم « ٢ » الى الوزير لاعتمادها وذلك كلما دعت الحاجة الى ذلك .  
٥. التأكد من صحة الشهادات والوثائق التي يقدمها المغاول والمتنوصص عليها في المادة ( ٦ ) من هذه التعليمات .  
ب . تجتمع لجنة التصنيف مرة كل شهر على الاقل بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ثلثي اعضائها وتتخذ قراراتها بالاجماع او بكثرية الاصوات وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوتت به رئيسها .  
ج . لجنة التصنيف بناء على موافقة الوزير الوزير الاستعانة بالخبراء والمختصين عند الحاجة لتقديم خبراتهم في الامور المتعلقة بهمائها .

المادة ( ٤ ) تكون أنواع اشغال المقاولات في الاختصاصات التالية والتي ترد تعريفاتها في الملحق رقم ( ١ ) المرفق بهذه التعليمات :

- |   |                       |                                 |
|---|-----------------------|---------------------------------|
| — | رسم (طريق)            | ، اختصاص (اشغال ترابي)          |
| — | اختصاص (طريق)         |                                 |
| — | اختصاص (ابنية)        |                                 |
| — | اختصاص (ميكانيك)      | ، اختصاص (كهزباء)               |
| — | اختصاص (مياه و فجازي) |                                 |
| — | اختصاص (الاشغال عامة) | ، اختصاص (مخريات و اشغال ترابي) |

[illegible]

(يُحددّها الوزير بتنسيب من لجنة التصنيف)

مفت آبار و حقن / اولی

المادة (٥) ١ . : يصنف المفاوض في اختصاص أو أكثر بقرار من الوزير بناء على تصنيف لجنة التصنيف .

ب . مع مراعاة الملحق رقم ٢ تكون درجات التصنيف للمفاوضين من الفئة الثانية في أي من الاختصاصات الواردة في المادة ٤ - من هذه التعليمات على الوجه التالي : -

- ١ . فئة ثانية « أ » .
- ٢ . فئة ثانية « ب » .

ج . يحق للمفاوض المسجل في دائرة العطاءات الحكومية ولم يتم تصنيفه في أحد الدرجتين أصلاً أن يمارس تنفيذ الأشغال بالقيم التي تقل عن درجة - ب - من الفئة الثانية .

المادة (٦) ١ . على المفاوض الذي يرغب في التصنيف التقدم والقيام بما يلي : -

أ . أن يكون مسجلاً لدى دائرة العطاءات الحكومية سابقاً لتقديم الطلب وفقاً للمادة (٢١ - ١) من النظام .

ب . أن يقدم الوثائق والشهادات التالية مع طلب التصنيف :

- ١ . شهادة تسجيل في وزارة الصناعة أو التجارة لدى مراقب الشركات والتسجيل التجاري ، على أن تكون غاية التسجيل لممارسة المفاوضات فقط وليس للمفاوضات والتجارة ، فيما عدا شراء ما يلزمه لأغراض تنفيذ الأشغال التي يلتزم بها .
- ٢ . شهادة الانتساب لتجارة المفاوضين .
- ٣ . رخصة المهن .
- ٤ . شهادة التسجيل في غرفة التجارة أو غرفة الصناعة .

ج . أن يقدم بياناً باسماء أصحاب الشركة وحصصهم وصلاحياتهم الإدارية والمالية .

د . أن يكون لديه الجهاز الفني والإداري المتفرغ للعمل في المكتب الرئيسي أو في المشاريع بالأعداد المبينة في ملحق رقم ( ٢ ) المتعلق بمتطلبات التصنيف .

هـ . أن يقدم شهادات بنكيه تثبت ملاءته المالية وقدرته في الحصول على التسهيلات المالية اللازمة التي تمكنه من إنجاز التزاماته ، وأن يحتفظ بدفاتر محاسبة منظمة حسب الأصول .

و . أن يقدم كشفاً بالمركبات والمعدات والمعامل التي يملكها والتي هي مطلوبة حسب درجة التصنيف والاختصاص ، وأن يذكر أوصافها وقيمها ، وأن يرفق مع طلب التصنيف شهادات أثبات ملكيتها لها .

ز . أن يقدم كشفاً بالخبرة للمشاريع التي أنجزها خلال السنوات الست السابقة ، وكشفاً بالمشاريع التي لا يزال ملتزماً بتنفيذها ، وبحيث لا تقل قيمة المشروع الواحد منها عن :

- ( ٢٠ ) ألف دينار ، للدرجة - أ - من الفئة الثانية .
- ( ٥ ) آلاف دينار ، للدرجة - ب - من الفئة الثانية .

المادة (٧) ويطلب إلى المفاوض أن يبين في الكشف أي مشروع أصيب بالتمتع وبيان أسباب ذلك التمتع . يمكن للجنة التصنيف اعتبار الخبرة الشخصية لمهندسي المنشآت من المؤسسين عند تقييم متطلبات الخبرة للمنشأة .

المادة (٨) : على المفاوض الذي يرغب في أن يصنف بأكبر من اختصاص واحد أن يقدم ما يلي : -

أ . ما يثبت قدرته وملاءته المالية وكفاءته الإدارية والفنية للقيام بمسؤولياته المترتبة على تعدد الاختصاصات .

ب . أن يوفر رأس مال الاختصاص الأكبر مضافاً إليه ربح رأس المال المطلوب للاختصاصات الأخرى .

المادة (٩) ١ . : على المفاوض الذي يرغب في إعادة تصنيفه أن يقدم قبل نهاية شهر شباط من كل عام إلى لجنة التصنيف الوثائق التالية : -

- ١ . رخصة المهن محدده .
- ٢ . شهادة الانتساب للتجارة محدده .
- ٣ . أية أمور استجدت أو طرأت على شروط التصنيف .
- ٤ . تقارير مصلحه من أصحاب العمل من المشاريع المنفذة ، تبين نسبة الإنجاز والوفاء بالالتزامات .

ب . تستخدم المعلومات المتوفرة في قسم المعلومات الخاص التابع لدائرة العطاءات الحكومية في هذا التقييم .

ج . يصدر الوزير جداول التصنيف السنوية وتشر أسماء الذين استكملوا الإجراءات وأعيد تصنيفهم في الجريدة الرسمية خلال الشهور الثلاثة الأولى من كل عام ويصدر ملاحق لها كلما دعت الحاجة .

المادة (١٠) : : لغايات تطبيق المادة ( ٢٢ - ١ ) من النظام بشأن حرمان أو شطب المفاوض يقوم الوزير - بعد ورود التنسيب إليه من جهة مختصة - بالشطب ، بتشكيل لجنة فنية يرأسها المدير لدراسة التنسيب وملف القضية ، ورفع تقرير حول الموضوع قبل أن يتخذ الوزير القرار .

المادة (١١) : : تلغى أسس تصنيف المتعهدين الصادرة عن وزارة الأشغال العامة في ١ - ١٩٧٩ .

### الملحق رقم ( ١ )

#### تعريف الاختصاصات

مجالات اختصاصات اشغال المفاوضات :

تشمل مجالات الاختصاصات لمفاوضي الفئة الثانية الاختصاصات التالية في حدود القيم المبينة في الملحق رقم - ٢ - :

اختصاص ( ملحق ) :  
انشاء الطرق القروية والثانوية كاملة من فتح وتعبيد وترتيف ويشمل العمل الاشغال القرايية والفرشيات والجسور والمباريات والخطوط الاسفلتية وجميع الاشغال التكميلية من أرصفة ودرزونات وإشارات الخ .. وصيانة تلك الاشغال . ويشمل هذا الاختصاص صيانة الطرق التي تطرح في اعطاءات خاصة بهذا المضمون .

اختصاص « اشغال التزفيت » :  
تنفيذ طبقات تزفيت الطرق بطريق الرش بالوجه اللاصقة والتأسيسية والختابية والخطوط الباردة واعمال عزل اسطح المباني وجدران التسويات والخزانات الخ .. وصيانتها .

اختصاص ( ابني ) :  
انشاء وصيانة مشاريع الابنية العامة والسكنية والمدارس والمباني الخرسانية بها في ذلك اشغال البنية التحتية والتجهيزات والتكاملات بحيث تكون المباني جاهزة للاستعمال كما يشمل المنشآت المعدنية صغيرة الحجم ويشمل هذا الاختصاص اشغال صيانة المباني التي تطرح في عطاءات خاصة بهذا المضمون .

اختصاص ( ميكانيك ) :  
عمل تجهيزات المباني الميكانيكية والصحية وأنظمة التدفئة وشبكات المياه والصرف الداخلي وتركيب الاجهزة الميكانيكية مثل المراجل والمضخات والفواغط الخ .. وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص ( كهرباء ) :  
اشغال تجهيزات كهربية المباني السكنية والتجارية بها في ذلك تجهيزات الانارة والقوة والهواتف والتلفزيونات والاجهزة الالكترونية البسيطة وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص ( مياه ومجارى ) :  
انشاء شبكات المياه ومرافقها وشبكات المجارى والصريف ومرافقها ويشمل الحفريات وتبديد الانابيب والاشغال الترابية وإعادة التجهيز والتبليط وانشاء غرف التفقيش والمرافق الخ .. وتشغيلها وصيانتها .

اختصاص « اشغال عامة » :  
يشمل هذا الاختصاص اشغالا متعددة مثل انشاء الاسوار والاسيجه والأرصفة والمباني الصغرى والطرق الفرعية وشبكات المياه والمجارى الفرعية والوصلات المنزلية والمباني من منشآت معدنية صغرى وكل ما يلزم هذه الاعمال من حفريات واشغال ترابية وخربانين وجديدة وغيرها كما يشمل صيانة تلك الاشغال ويسمح للمفاوض بهذا الاختصاص أن يعمل في كافة الاختصاصات الصغرى بالالتزامات أقل من الدرجة - ب - في كل منها .

اختصاص ( حفريات واشغال ترابية ) :  
يشمل هذا الاختصاص القيام بأعمال الحفر والردميات والاشغال الترابية التي تطرح عطاءاتها ضمن هذا المضمون .





الملحق رقم (٢)  
مطلوبات تصنيف المقاولين من الفئة الثانية

المعدات	القيمة السابقة	الجهاز الإداري	الجهاز الفني التفريغ	السقف و الحد الأدنى	الحد الأعلى لقيمة المشروع الواحد	قيمة المعدات	رأس المال الموقع	الدرجة	الاختصاص
غرفة مضخة خلاطة خرسائه	٥٠٠٠٠٠	عالم	- مدير فني (مهندس مفني بخيرة لا تقل عن ٣ سنتين) - مهندس لكل مشروع	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠	درجة ثانية أ	طريق
غلاية زفت	٢٠٠٠٠٠	كاتب	مهندس مفني اكل مشروع	٤٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	درجة ثانية ب	
غلاية زفت غلاية ملاحة	١٠٠٠٠٠٠	كاتب	- مهندس	٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	درجة ثانية أ	أشغال تراب
رشاش اسفلت ميكانيكي (رذاذ) صندوق ذر للحصمة	٥٠٠٠٠٠		مراقب فني	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	درجة ثانية ب	
خلاطات خرسائه غلاية رجاجات	٤٠٠٠٠٠٠	عالم كاتب	مهندس مفني أر معاري لكل مشروع	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	درجة ثانية أ	أشغال تراب
سيارة صهريج ماء خلاطة مياه			مراقب فني	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	درجة ثانية ب	
سيارة صهريج ماء خلاطة مياه	١٠٠٠٠٠٠		مهندس / مراقب فني	٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	درجة ثانية ب	أشغال تراب

المعدات	القيمة السابقة	الجهاز الإداري	الجهاز الفني التفريغ	السقف و الحد الأدنى	الحد الأعلى لقيمة المشروع الواحد	قيمة المعدات	رأس المال الموقع	الدرجة	الاختصاص
مكائن لحام (كهرباء وأكسجين) آلة تسخين آلة قطع آلة عدد يديه	١٠٠٠٠٠٠	كاتب	مهندس ميكانيك	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	درجة ثانية أ	كهرباء
أجهزة قياس أجهزة فحص	٢٥٠٠٠٠		مراقب ميكانيك	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	درجة ثانية ب	
عدد انظم يدويه ماكينات قطع ماكينات تسخين	٧٥٠٠٠٠	مخامصة	مهندس كهرباء	١٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	درجة ثانية أ	كهرباء
أجهزة قياس وفحص			مراقب كهرباء	٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	درجة ثانية ب	
معدات حفر (جدران وسقف)	٢٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	درجة ثانية ب	مياه ومجاري
معدات تركيب معدات حفر	٣٠٠٠٠٠٠	مخامصة كاتب	مهندس مفني لكل مشروع	٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	درجة ثانية أ	مياه ومجاري
معدات حفر معدات تركيب	١٥٠٠٠٠٠		مراقب / مهندس	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	درجة ثانية ب	مياه ومجاري
معدات حفر معدات تركيب	٢٠٠٠٠٠٠	مخامصة كاتب	مهندس مفني أر معاري لكل مشروع	٥٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	درجة ثانية أ	مياه ومجاري
معدات حفر معدات تركيب	٥٠٠٠٠		مراقب فني	١٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	درجة ثانية ب	مياه ومجاري
معدات حفر معدات تركيب	١٥٠٠٠٠٠	مخامصة	مهندس	٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	درجة ثانية أ	مياه ومجاري

هذه من الأصول

## تعليمات الادوية التي تنتج محليا

يعمل بالتعليمات التالية اعتبارا من ١-٢-١٩٨٢ .

- ١ . يمنع انزال اي شكل او مادة او دواء مسدلا في خارج المصنع قبل الحصول على نتيجة فحص من مخبر الرقابة الدوائية لكل تشييلة بهما كان عددها حسب الكميات المخبر الفنية في القائمة المرفقة .
- ٢ . بالنسبة للادوية التي لا يقوم مخبر الرقابة الدوائية باجراء فحصها بقرار مدير الصيدلة والرقابة الدوائية الطريقة التي يتبل بها لتسويقها للجهور .
- ٣ . كل من يخالف هذه التعليمات يتعرض لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٦٩ و ٧١ من قانون الصحة العامة .

## تعليمات التخلص على الادوية المستوردة

يعمل بالتعليمات التالية اعتبارا من ١-٢-١٩٨٢ .

- ١ . لا يخلص جبريا ولا يعطى اي نصريح لاجراء اي دواء من المراكز الجبركية في المملكة الا بعد فحصه والحصول على تقرير بمطابقته للمواصفات من قبل مخبر الرقابة الدوائية التابع لوزارة الصحة حسب قائمة الفحوص المرفقة التي يجريها المخبر .
- ٢ . تعاد جميع الادوية غير المطابقة الى مصدرها او تلف حسب قرار مدير الصيدلة والرقابة الدوائية .
- ٣ . بالنسبة للادوية التي لا يمكن مخبر الرقابة الدوائية من اجراء الفحص للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة يقرر مدير الصيدلة والرقابة الدوائية دخولها الى المملكة بناء على نتائج من مخابر معترف بها خارج المملكة .
- ٤ . كل من يخالف هذه التعليمات تتخذ بحقه الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٦٩ و ٧١ من قانون الصحة العامة .

## قائمة الادوية التي يمكن تحليلها في مخبر الرقابة الدوائية

- |                         |                           |
|-------------------------|---------------------------|
| 1. Ampicillin           | 15. Cyanocobalamine       |
| 2. Acetylsalicylic acid | 16. Chorotetracycline     |
| 3. Amitriptylline       | 17. Cloxacillin           |
| 4. Ascorbic acid        | 18. Cycloserine           |
| 5. Aminophylline        | 19. Chlorhexidine         |
| 6. Alprenolol           | 20. Chloramphenicol       |
| 7. Benzylpenicillin     | 21. Carbenoxilone         |
| 8. Betamethasone        | 22. Carbimazole           |
| 9. Bromohexane          | 23. Cephalexin            |
| 10. Cephaloridine       | 24. Chlorambucil          |
| 11. Cephalothin         | 25. Chlordiazepoxide      |
| 12. Chlorpheniramine    | 26. Chloroquine Phosphate |
| 13. Chlorpromizine      | 27. Choline Theophylline  |
| 14. Cortisone           | 28. Cytidine              |

تابع  
قائمة الادوية التي يمكن تحليلها في مخبر الرقابة الدوائية

- |                       |                              |
|-----------------------|------------------------------|
| 29. Cyclophosphamide  | 71. Notriptylline            |
| 30. Cimetidine        | 72. Oxytetracycline          |
| 31. Cefrimide         | 73. Oxyphenbutazone          |
| 32. Diazepam          | 74. Paracetamol              |
| 33. Disopyramide      | 75. Promethazine             |
| 34. Diphenhydramine   | 76. Phenethicillin           |
| 35. Doxipin           | 77. Phenoxymethyl Penicillin |
| 36. Digoxin           | 78. Phenyton                 |
| 37. Desipramine       | 79. Phenobarbitone           |
| 38. Ephedrine         | 80. Phenylphrine             |
| 39. Ferrous Succinate | 81. 81. Prednisolone         |
| 40. Flufenamic acid   | 81. Prednisolone             |
| 41. Ferrous Gluconate | 82. Procaine Penicillin      |
| 42. Ferrous Fumarate  | 83. Prochlorperazine         |
| 43. Frusemide         | 84. Promazine                |
| 44. Fluoxymestron     | 85. Promethazine             |
| 45. Fluphenazine      | 86. Propranolol              |
| 46. Griseofulvin      | 87. Phenylbutazone           |
| 47. Gallamine         | 88. Poldine                  |
| 48. Glabencilimide    | 89. Prednisone               |
| 49. Hydroxyurea       | 90. Probenicid               |
| 50. Hydrocortisone    | 91. Protriptylline           |
| 51. Iron Dextran      | 92. Procaine                 |
| 52. Iron Sorbitol     | 93. Polythiazide             |
| 53. Isoniazid         | 94. Piperazine               |
| 54. Isoprenaline      | 95. Phenindione              |
| 55. Isoxypurine       | 96. Procinamide              |
| 56. Indomethacin      | 97. Pentazocin               |
| 59. Mercaptupurine    | 98. Quinine Sulphate         |
| 60. Methadone         | 99. Riboflavin               |
| 61. Mathandionone     | 100. Sodium Fusidate         |
| 62. Melarsoprol       | 101. Sodium bicarbonate      |
| 63. Melphalan         | 102. Sodium lactate          |
| 64. Methoxamine       | 103. Sprironolactate         |
| 65. Metoclopramide    | 104. Tetracycline            |
| 66. Mustine           | 105. Triametrene             |
| 67. Metyrapone        | 106. Tolbutamide             |
| 68. Noradrenaline     | 107. Warafarin               |
| 69. Nitrazepam        | 108. Vitamine B Complex      |
| 70. Neostigmine       | 109. Oxymetholone            |

هذا من الأصل



قرار رقم ٣ لسنة ١٩٨٢  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٢-١-١٩٨٢ رقم ١٠/١٠/٣٦١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (و) من المادة ١١ من قانون البنوك رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ والمادة الرابعة من قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ والمادة الثالثة من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأهيناً للدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما يلي :-

١. هل ان الفقرة - و - المشار اليها آنفا تجيز للبنك المرخص ان يمتلك اموالا غير منقولة خارج مناطق البلديات دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء خلافاً لنص المادة الرابعة من قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة التي لاتجيز للبنك بوصفه شركة ان يمتلك عقاراً داخل المدن والقرى الا بموافقة مجلس الوزراء .
٢. هل ان الفقرة - و - المبينة آنفا تجيز للبنك المرخص ان يمتلك اموالا غير منقولة وفاء لدينه سواء اكانت هذه الاموال موضوعة تأهيناً للدين او غير موضوعة تأهيناً له خلافاً لنص المادة الثالثة من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأهيناً للدين التي حصرت حق تملك الاموال غير المنقولة استيفاء للدين اذا كانت مؤمنة .
٣. هل يشترط في العقار الذي يرغب البنك امتلاكه وفاء لدين مستحق بمقتضى الفقرة - و - سالفة الذكر ان يكون ملكاً للدين ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء الموجه لوزير العدل بتاريخ ١٣-١-١٩٨٢ ، وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١. ان الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ نص على ما يلي :  
( لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمتلك عقاراً ما عدا ما كان ضرورياً لادارة اعماله ولاسكان موظفيه وخدمته ولا يحول ذلك دون تاجير البنك المرخص لقسم من عقاره الذي يستعمله لعماله المصرفية شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي كما لا يحول ذلك دون امتلاك عقار وفاء لدين مستحق شريطة التخلص من هذه العقار خلال مدة لا تتجاوز سنتين ) .
- ان المادة الرابعة المعدلة من قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة رقم ٦١ لسنة ١٩٥٣ تنص على ما يلي : ( يحق للجمعيات والشركات والمؤسسات الخيرية والهيئات الدينية الاردنية ان تحرز وتملك وتتصرف داخل المدن والقرى ما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة بالقدر الضروري لعمالها على ان لا يكون احراراً اموال كعده لجرد الاحراز او الاتجار بها .. الخ ) .
٣. ان الفقرة - ب - من المادة الثامنة من هذا القانون حسبها عدلت بالقانون المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ تنص على ما يلي : « يحق للجمعيات والشركات والمؤسسات الدينية الاردنية ولاية شركة تجارية او صناعية او مالية ولاية جمعية او هيئة دينية مؤلفة ومسجلة في اية بلاد اخرى كشخص معنوي بمقتضى القوانين المعمول بها في تلك البلاد وسجلت في المملكة ان تحرز وتملك خارج حدود المدن والقرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بعد الاستئناس برأي الجهة الرسمية المختصة ما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة وبالقدر الضروري لعمالها اذا كانت المصلحة العامة تقتضي بذلك وان لا يكون تملك الاموال او احرارها مجرد احرار الاتجار بها ويشترط في جميع الاحوال التي تنطبق عليها هذه الفقرة ان تكون غايات الشركة او المؤسسة او الهيئة خلافاً للغايات المنصوص عليها في الفقرة - ا - من هذه المادة » .

ان المادة الثالثة من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأهيناً للدين رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ تجيز وضع الاموال غير المنقولة تأهيناً للدين لفئة اي بنك او شركة مصرح لاي منها بتعاطي العمل في المملكة الاردنية الهاشمية على ان يحق لهذا البنك او تلك الشركة بموافقة مجلس الوزراء ان يشتري اية اموال غير منقولة وضعت تأهيناً لدينها .

وتلحق هذه النصوص نيجد فيما يتعلق بالسؤال الاول ان المادة الرابعة المشار اليها فيه انما ينحصر حكمها بتلك الاموال غير المنقولة الواقعة داخل حدود المدن والقرى .  
ولهذا فلا محل لتفسير هذه المادة ما دام ان السؤال يتعلق بتلك الاموال غير المنقولة الواقعة خارج مناطق البلديات .

وحيث ان تلك هذه الاموال من قبل الاشخاص المعنويين ومن ضمنهم البنك بوصفه شركة يبحث عنه في الفقرة « ب » من المادة الثامنة من نفس القانون .  
فانه يتعين الاجابة على هذا السؤال وفقاً لمفهوم هذه الفقرة .

وبالرجوع اليها نجد انها لا تجيز للشركات المنصوص عليها فيها ان تحرز وتملك اموالا غير منقولة خارج حدود المدن والقرى الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بعد الاستئناس برأي الجهة الرسمية المختصة .

ولهذا فان البنك بوصفه شركة كما اسلفنا لا يستطيع ان يمتلك عقاراً بمقتضى الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ الا بموافقة مجلس الوزراء على الوجه المبين في الفقرة ب المشار اليها آنفاً .

اما كون الفقرة - و - سالفة الذكر لم تسترطلتلك عقار من قبل البنك الحصول على موافقة مجلس الوزراء فان ذلك لا يعني اطلاق يد البنك في التملك دون الحصول على هذه الموافقة ذلك لان ما يمكن استخلاصه من هذه الفقرة ان الغاية التي هدف اليها المشرع من وضعها هو عدم حصر حق البنك في تملك الاموال غير المنقولة بالاموال الضرورية لاداء اعماله فقط حسب احكام قانون تصرف الأشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة وانما اضافة اسباب جديدة لحقه في التملك وهي التملك لغرض اسكان موظفيه وخدمته واستيفاء الدين المستحق له .

وحيث ان هذه الفقرة لم تبين كيفية التملك وما اذا كان يحتاج اولاً يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء فانه ينبغي ان يكون التملك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في القوانين الباحة عن تلك الاشخاص المعنويين في الاموال غير المنقولة وهذه القواعد لا تجيز تملك الاشخاص المعنويين لهذه الاموال الا بموافقة مجلس الوزراء كما اسلفنا .

اما عن السؤال الثاني فان الفقرة - و - المذكورة آنفاً اجازت للبنك ان يمتلك عقاراً استيفاء لدينه المستحق شريطة ان يتخلص من هذا العقار باخراجه من ملكيته خلال مدة لا تتجاوز سنتين .

وحيث ان عبارة ( وفاء لدين مستحق ) الواردة في هذه الفقرة قد جاءت مطلقة فهي تجري على اطلاقها وتشمل الدين المؤمن عليه وغير المؤمن عليه ما دام لم يرد دليل التقيد نصاً او دلالة .

اما كون المادة الثالثة من قانون وضع الاموال غير المنقولة تأهيناً للدين اجازت للبنك بموافقة مجلس الوزراء ان يشتري اية اموال غير منقولة تأهيناً لدينه . فان ذلك لا يقيد الاطلاق الوارد في الفقرة - و - ما دام ان هذه الفقرة وردت في قانون خاص لاحق لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأهيناً للدين .

اما من السؤال الثالث والآخر : فنرى بانه ليس في القانون ما يمكن الاستخلاص منه بانه يشترط في العقار الذي يرغب البنك في ان يملكه وفاء لدين مستحق له بمقتضى الفقرة - و - ان يكون ملكاً للدين .

ولهذا فانه يجوز ان يكون العقار الذي يرغب البنك في تملكه ملكاً لغير الدين اذا رضي صاحبه بوضعه تأهيناً للدين او بتمايكه للبنك وفاء للدين اذا لم يكن مؤمناً لدينه . شريطة موافقة مجلس الوزراء قياساً على تلك الحال غير المتعول الموضوع تأهيناً للدين .

هذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النصوص المطلوبة تفسيرها .

صدر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٤٠٢ هـ الموافق ٣-٢-١٩٨٢ م .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو	عضو
الرئيس الاول لمحكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
موسى السكات	نجيب الرشيدان	صلاح ارشيدان
عضو / مخالف	عضو	عضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	مندوب البنك المركزي	مندوب البنك المركزي
عيسى لطائس	وليد اسعد خير الله	

هذا من المرحلي



### قرار المخالفة لرئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء

انني اوافق الاكثية المحترمة في جميع النتائج التي توصلت اليها باستثناء التعملة الاولى التي قررت فيها انه يشترط حصول البنك على موافقة مجلس الوزراء اذا اراد ان يملك عقارا وفاء لدينه المستحق ، استنادا الى احكام الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ ، وارى ان مثل تلك الموافقة غير واردة في هذا المجال للأسباب التالية : -

١ . ان حق البنك في تملك عقار وفاء لدينه المستحق يقتضى احكام الفقرة المشار اليها ورد في قانون خاص بالبنوك من جهة ، وصدر بعد التشريعات الاخرى التي يشترط مثل تلك الموافقة بحدود طويلة من جهة اخرى ، كما وان تلك التشريعات ذات صفة عامة واضحة من جهة ثالثة ، ولذلك فان قانون البنوك هو المرجع في التفسير المطلوب وليس غيره .

٢ . ان تملك البنك لعقار استنادا الى قانون البنوك هو تلك مؤقت ، حيث ان الفقرة - و - من المادة ١١ منه اشترطت على البنك التخلص من ذلك العقار خلال مدة لا تتجاوز الستين . وهذا يدل على ان الغاية من اعطاء البنك هذا الحق هي تمكينه من استيفاء دينه فقط . فهو مجرد وسيلة لاستيفاء الدين وليس تملكاً بقصد التصرف المطلق بالعقار عينا ومنفعة استغلالا بجميع صور التصرف والاستغلال التي تجيزها الملكية بمفهومها القانوني العادي ، كما اشارت اليها المادة ( ١٠١٨ ) من القانون المدني بصورة خاصة .

٣ . ونظرا للصفة المؤقتة لملك البنك للعقار يقتضى احكام الفقرة - و - المشار اليها فانه لا يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء على ذلك التملك ، اذ ان هذه الموافقة مطلوبة . ولاهداف واسباب معروفة ومتوفرة في الحالات الاخرى التي يكون فيها تملك البنك او اي شخص معنى اخر للعقار مطلقا ودائما ، وهو التملك الذي تطبق عليه احكام قانون وضع الاموال غير المنقولة تابعا للدين وقانون تصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة وغيرها من التشريعات .

٤ . ان الصفة الخاصة لملك البنك لعقار وفاء لدينه المستحق يقتضى احكام الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك ، وهي الصفة المؤقتة للملكية باعتبارها وسيلة لتحصيل الدين ، تجعل احكام هذه الفقرة ذات صيغة استثنائية لايجوز التوسع فيها بأي صورة من صور الاجتهاد ، بما في ذلك اضافة شرط اليها لقياس تملك البنك العقار بموجبها على تملكه لعقار يقتضى قانون وضع الاموال غير المنقولة تابعا للدين او قانون تصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة بحيث يقال انه يشترط في تطبيق احكام الفقرة - و - هذه ما يشترط في تطبيق احكام ذلك القانونين هذا مع عدم توفر عناصر وشروط القياس لاختلاف النصوص والاهداف المقصودة منها في القوانين الثلاثة .

٥ . واذا فرض وجاز القياس المشار اليه فان ذلك يؤدي الى القول ان احكام الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك انما هي مجرد ( تأكيد ) او ( ترديد ) او - على ابعد الحدود ( توضيح ) لما ورد في قانون وضع الاموال غير المنقولة تابعا للدين وقانون تصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة من احكام تتعلق بتملك البنوك للمعارات وبشروط هذا التملك ، مادام كان الامر كذلك ، فان معناه ان المشرع هنا قد كرر نفسه ، اي ان ما أورده في الفقرة - و - المشار اليها كان مجرد لغو ، وهو ما لا يجوز اتهم المشرع به اصلا وبخاصة في هذه الحالة ، حيث ان نص الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك وبمضمونها جاء بصورة تختلف كل الاختلاف عما ورد في قانون وضع الاموال غير المنقولة تابعا للدين وقانون تصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة من احكام تتعلق بتملك البنوك للمعارات .

٦ . ان المادة ( ١٥ ) من قانون وضع الاموال غير المنقولة تابعا للدين لا تجيز للدين الذي اخيل العقار على اسمه ان يضرب به بالبيع او الرهن خلال مدة كاملة من تاريخ الاحالة اذ يحق للمدين خلال هذه المدة استيفاء دينه من غير المنقول اذا دفع الفيس والفوائد والرسوم وسائر النفقات . في حين ان الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك تلزم البنك بالتخلص من العقار الذي تملكه وفاء لدينه المستحق ( خلال مدة لا تتجاوز ستين ) ، اي ان بإمكانه التصرف بالعقار بالبيع بعد يوم واحد ، او حتى بعد اقل من يوم من تملكه له كالتجارة عليه بعد اشتراكه في المزايدة منذ بيع العقار من طريقها ، وهذا بعد ذاته دليل كاف على مقدار تمتع احكام قانون وضع الاموال غير المنقولة تابعا للدين من احكام الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك ، وتكفي اربابها ببعضها

٧ . ان الشركات ( الاردنية ) ومنها البنوك الاردنية مسبوحة لها بمقتضى احكام المادة - ٤ - من قانون تصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة بان تحرز وتمتلك وتتصرف داخل المدن والقرى فيما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة بالقدر الضروري لاعمالها على ان لا يكون احرار اموال كجهد مجرد الاحراز او الاتجار بها دون ان تحصل على قرار بذلك من مجلس الوزراء في حين ان الشركات المؤهلة في بلاد اخرى والمسجلة في الملكة الاردنية الهاشمية ومنها البنوك ، لا يسمح لها بمقتضى المادة - ٥ - من القانون نفسه بان تحرز وتمتلك وتتصرف فيما تحتاج اليه من الاموال غير المنقولة داخل المدن والقرى الا بناء على قرار من مجلس الوزراء . ولما احرار وتملك الاموال غير المنقولة خارج حدود المدن والقرى والتصرف بها فانها امور غير مسموح بها للبنوك الاردنية والاجنبية على حد سواء الا بقرار من مجلس الوزراء وبالقدر الضروري لاعمالها وان لا يكون تملك الاموال غير المنقولة في هذه الحالة ايضا مجرد الاحراز والاتجار بها ، كما هو واضح من احكام الفقرة - ب - من المادة ٨ من القانون المذكور كما عدلت بالقانون رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٧٧ ، ولما الفقرة - د - من هذه المادة التي تنص على ان مجلس الوزراء هو المرجع المختص بالفصل في الامور المنصوص عليها في المادة « ٤ » و « ٥ » و « ٧ » وفي المادة ( ٨ ) نفسها ، فان احكامها تتعلق ( بالفصل ) في اي امر قد يقع الخلاف عليه في تلك المواد . وبموجب صلاحية الفصل هذه فان مجلس الوزراء هو المرجع لتحديد ( المقدار الضروري ) والغاية منه من الاموال غير المنقولة داخل حدود المدن والقرى لاعمال البنك اذا ما وقع الخلاف على ذلك المقدار والغاية منه ، ولكن يبقى للبنك الحق في تملك المقدار الضروري لاعماله من حيث المبدأ دون الحاجة الى موافقة من مجلس الوزراء على اصفائه ذلك الحق . وهذه الاحكام التي ميزت بين شروط تملك البنوك للاموال غير المنقولة الواقعة داخل حدود المدن والقرى وتلك الواقعة خارج حدود المدن والقرى بالنسبة للبنوك الاردنية والاجنبية تبعد هي الاخرى احكام قانون تصرف الاشخاص المعنويين بالاموال غير المنقولة عن احكام الفقرة - و - من المادة ١١ من قانون البنوك ، بحيث لا ترتبط هذه بتلك بأي صورة من الصور .

٨ . ان السماح للبنك بتملك العقار لاستيفاء دينه المستحق هو بمثابة اجراء من الاجراءات التي يحق للبنك سلوكها في تحصيل ديونه ، ولا يعقل بالتالي ان تكون هذه الطريقة في تحصيل ديون البنك خاضعة دون غيرها من الطرق لموافقة مجلس الوزراء . وبعبارة ادق واشمل ، فان جميع الطرق القانونية التي يحق للبنك سلوكها في تحصيل ديونه ، ومنها تلك المعارات لغايات التحصيل لا يمكن اخضاعها لموافقة مسبقة من مجلس الوزراء . وكل ما على البنك ان يعمله اذا لجأ الى الطريقة الاخرى هو ان يتخلص من العقار خلال سنتين من تملكه .

رئيس ديوان التشريع  
في رئاسة الوزراء  
عيسى طماش

هذا من المصلحة